

جليل هاشم البكاء الموسوي

# ترومان الأسمر



لا انكر وليس بوسعي ولا رغبتني أن انكر ذلك بأني كنت من المتحمسين لأن يفوز أوباما برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية ولأسباب شتى، ومن هذه الأسباب هو حبي لوطني الأول العراق وأمل الخلاص من الإحتلال وربما بأحد الوعود التي أطلقها أوباما في حملته الانتخابية وهي جدولته الإنسحاب بما أسماه الإنسحاب المسؤول من العراق بعد أن حمل إدارة بوش الثاني مسؤولية الحرب وأُنحى عليها باللانتمه في توريث أمريكا بحرب العراق ولحد الآن فإن عودته بالنسبة للعراق ما هي إلا تنفيذ ما إنجزه الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية وربما يصار إلى تجميدها في عهد تبعاً للتردد الذي صارت تتميز به إدارة أوباما وخصوصاً في السنة الثانية له في الحكم... وكان أوباما قد أطلق شعارات وإمال وأحلام وطموحات كبيرة بالنسبة لعملية السلام في الشرق الأوسط حتى تخيل للبعض أن يعود أوباما بالمسئولة سوف تحمي ممراته وعد بلفور اللعين بإقامة دولة لليهود على أرض فلسطين المحتلة. وشلخ الخيال بالبعض واتسعت المبالغة وبدأ ينظر إليه أنه هو البطل المقذ، وكانني أسمع هاتف من السماء يقول لا لا منذ الأ مهدي الموعد حفيد محمد الأمين صلوات الله عليه وعلى آله الطاهرين وما أوباما إلا زيد بحر. وعد أوباما بأن يفلق معسكر غوانتانامو له أن هذا المعسكر المقام على القاعدة الأمريكية في غوانتانامو الكوبية في خليج الخنازير أكبر من أحلامه وصلحياته كرئيس وإنه من أمور لا يعرف أسرارها إلا ما يصل إلى معتقل البيت الأبيض، فكيف لمعتقل أن يعلق معتقلاً؟ ... وقبل التطرق إلى واحد من الأسباب الأخرى

التي دفعته إلى الإهتمام بحملة أوباما في الوصول إلى البيت الأبيض فلنرى ما الذي تحقق من وعود التغيير التي أطلقها هذا الشاب الأسمر الطموح والذي بدأت طموحاته تتضخم ومن هذه الطموحات في الملف الأمني والشق العسكري منها، ولكن قبل ذلك ماهو التغيير الذي حدث منذ أن قضى أوباما يومه الأول في البيت الأبيض، فعلى الصعيد الأوروبي هناك تغيير في الحلفاء فلقد كان لبوش الثاني ذيل في السياسة الدولية تبعاً له وهو توني بلير أما أوباما فإن له ثلاثة ديول هما براون وسركوزي الأوهج والمناقفة إنجلا ميركل وكل هؤلاء من الكمبريس الذي يستخدمه أوباما في العرف عندما يراد لموسيقى الحرب وطوبها أن تتصاعد ضد إيران... لم أرى أوباما كما عرفته قبل أن يفوز بترشيح الحزب الديمقراطي الأمريكي له على حساب وزيرة الخارجية في حكومته الحالية هارلي كلنتون، أقول لم أزه قد تغير كثيراً عن تواصله مع الجمهور سواء الأمريكي أو غير الأمريكي وقد أوجد هو بطريقته هذه سابقة تاريخية بإستخدام شبكة المعلومات لإيصال الأخبار المتعلقة بأنشطته وإنجازاته للمتابعين لها ولن نهمه أخباره أولاً بأول.

ورأينا أوباما ومجموعة من معاونيه يحرضون على الحصول على المعلومات التي تخص الموقف في إيران ما بعد الإنتخابات الإيرانية والتي فاز بها الرئيس أحمدني نجاد، ظهر أوباما وحلفائه من الدمي العربية ثلاثي براون ميكلا ساركوزي وكانهم حريصون على الشعوب وحقوق الشعوب ويدافعون عن حقوق الإنسان وصارو يرددون الأكاذيب من خلال تصديقهم لكل ما يطرح في وسائل الإعلام المغرصة والخبيثة ضد إيران، بينما نجدهم في جوانب أخرى من أحداث العالم

في تعيين المدعين أو حل الأحزاب. وكانت الهيئة العليا للقضاة قد حاولت تجنبه القضاة والمدعين العاملين المسؤولين عن التحقيق في قضية أرنجكون، تمكن بعض المتهمين من الإفلات من العقاب. كما أن المحاكم الإدارية رفضت قرارات مجلس التعليم العالي الخاصة بالسماح للمحجبات بالالتحاق بالجامعات، وتمكين خريجي المعاهد الدينية من دخول الكليات العلمية، ولهذه النقطة الأخيرة قصة تستحق أن تروى. ذلك أن جميع الراغبين في دخول الجامعات يتحتمون قبل توجيهم إلى الكليات المختلفة، ولكن خريجي المعاهد الدينية وحدهم يخضعون لنظام خاص في احتساب الدرجات، فرفض مجلس التعليم العالي حين كان تحت السيطرة العلمانية، بمقتضاه خصم منهم ١٥٪ من مجموع درجات الناجحين منهم، الأمر الذي يغلق الأبواب في وجوههم للالتحاق بكليات القمة. وذلك ظلم بين اشكى

تدخل القوات المسلحة فإن المخطط تحدث عن خطوات لتأزيم الأوضاع في البلاد بما يوحي بأنها مهددة بالفوضى والخطر. في تلك الخطوات تم استهداف اثنين من أهم مساجد تركيا، هما جامع بايزيد وجامع السلطان أحمد بالقنابل أثناء صلاة الجمعة. ثم افتعال أزمة مع اليونان عبر التحرش بها حتى إذا اقتضى ذلك إسقاط طائرة حربية تركية في بحر إيجه، واتهام اليونان بذلك - وهو ما يفترض أن يبحر الحكومة ويرفع من وتيرة الشعور بالخطر، الأمر الذي يسوغ القيام بانقلاب عسكري.



تدبر حزب العدالة والتنمية السلطة في عام ٢٠٠٢، إثر فوزه بأغلبية كبيرة في البرلمان (له ٣٣٠ مقعداً من ٥٥٠). وهذه الأغلبية مكنت الحزب من تشكيل حكومة قوية، مازالت ثابتة القدم في السلطة منذ أكثر من سبع سنوات. لأن الجيش كان صاحب اليد العليا في تركيا منذ أسس كمال أتاتورك الجمهورية في عشرينات القرن الماضي، فإن قادته اعتبروا صعود حزب العدالة ويولعه سدة الحكم بتأييد الأغلبية الشعبية تحدياً كبيراً لهم. وجاء ذلك التحدي على مستويين: أحدهما تعلق بالسلطان والنفوذ والثاني تمثل في التعامل مع العلمانية التي أرادها العسكر مخاصمة للدين كما في فرنسا، وأرادها حزب العدالة متصالحة معه كما في إنجلترا. الاتحاد الأوروبي ساعدت حكومة الحزب الصاعد على الثبات في مواجهة ضغوط العسكر، من خلال تقليص الدور الذي يقومون به في الحياة السياسية. وكان ذلك التقليص أحد بنود حرمة الإصلاحات التي دعا إليها الاتحاد لتذليل العقبات التي تحول دون انضمام تركيا إليه. وقد ترتب على ذلك مثلاً أن فقد العسكر أغلبيتهم في عضوية مجلس الأمن القومي، وستاورا مع المدنيين في العدد.

تركيا تتوقع صيفاً ملتهباً هذا العام، تحسم فيه قضية الصراع حول المستقبل الذي تخوض بسببه الأصولية العلمانية معركتها الأخيرة. يوم وصولي إلى إسطنبول - في الثالث من شهر أبريل الحالي - كانت عناوين الصحف تتحدث عن قرار أصدرته إحدى المحاكم بإطلاق سراح ١٩ من المسكرين المعتقلين على ذمة قضية محاولة انقلاب عسكري اكتشف أمره. وفي مقدمة الذين أطلق سراحهم المتهم الأول في القضية، القائد السابق للجيش الأول، الجنرال متقاعد شتين دوغان والقائد السابق للقوات الخاصة الجنرال أنجين آلان. في اليوم التالي مباشرة أبرزت عناوين الصحف قراراً أصدرته محكمة إسطنبول بإعادة اعتقال العسكريين الذين أفرج عنهم. في اليوم الثالث كتمت صور العسكريين وهم يسلمون الأنفسم تتصدر الصحف الأولى للصحف. في اليوم الرابع تحدثت عناوين الصحف عن تطور آخر مثير في القضية، خلاصته أن الشرطة نفذت عملية كبيرة للقبض على نحو ٩٠ ضابطاً في الجيش على صلة بمحاولة الانقلاب، إلا أن كبير ممثلي الادعاء في إسطنبول أوقف العملية. كما أنه أقال اثنين من المحققين كانا قد أمرا بشن حملة الاعتقالات التي شملت ١٤ إقليماً تركيا. بل يكن ذلك التتابع استثناء، وإنما اعتاد عليه الأتراك، الذين أصبحت مثل تلك الأخبار التي

أهم من ذلك أن الطريق لم يعد مفتوحاً أمامهم لتغيير الحكومة بانقلاب عسكري، وهي اللعبة التي استساغها قادة الجيش ومارسوها أربع مرات منذ ستينات القرن الماضي. حيث كانوا يطيحون بالنظام باسم دره الخطر الذي يهدد العلمانية ويعينهم القضاء على ذلك بحظر الأحزاب المناوئة وغير المرضي عنها، وربما سجن قادتها. مع مطلع القرن الجديد، وبعد فوز حزب العدالة بأغلبية مقاعد البرلمان أدرك قادة الجيش أن الظروف الداخلية والخارجية تغيرت في غير صالحهم، مما دعا رئيس الأركان الجنرال الرياشويغ إلى التصريح بأن عهد الانقلابات العسكرية انتهى، وأن الجيش ملتزم بقواعد الممارسة الديمقراطية وخيار الشعب. هذا الإعلان كان اعترافاً بأن قيادة الجيش تراجعت خطوة إلى الوراء عن دورها التقليدي، وهو ما خيب آمال أركان الأصولية العلمانية من العسكريين والمدنيين (حزب الشعب الجمهوري بوجه أخص). هنا برز دور الأصوليين في المحكمة الدستورية والادعاء العام، الذين أصبوحوا في صدارة المواجهة مع الحكومة. فتم استنفا رجاله الذين حكموا بسجن رئيس الوزراء الحالي طيب اردوغان في الماضي، وسعوا إلى حل حزب العدالة والجيلولة دون ترشح عبدالله جول لرئاسة الجمهورية قبل سنتين. والوقائع التي اشترت إليها في مستهل النص من نماذج ذلك الاستنفا الذي كشف عن التجاذب داخل معسكر القضاة والمدعين، الذين أمر بعضهم بإطلاق سراح ضباط الجيش المتهمين وأمر آخرون بإلقاء القبض عليهم.

منذ أيام النكبة لم تنقطع موجات (الترانسفير) التي شرذمت مئات آلاف الفلسطينيين، ولعل الفترات الفاصلة بين هذه الموجات ليس إلا إعداد خطط لموجات أخرى تندرج في إطار سياسات التطهير العرقي التي دأبت إسرائيل على ممارستها جينياً إلى جانب مع عمليات الإبادة الجماعية التي بدأت منذ أن وطأت الأقدام المهجبة للصلصات الصهيونية أرض فلسطين، والتي اتخذت أيضاً طابع الاستمرارية، والأدلة على ذلك أكثر من أن تحصى. وفي السياق ذاته، يأتي القرار الإسرائيلي، بتطهير آلاف الفلسطينيين من الضفة الغربية، والذي يدخل حيز التنفيذ اليوم والأهم أن هذا القرار يتطوي على الكثير من عناصر العجب فهو لا يقتصر على التطهير القسري الذي سيتم طبعاً بقوة السلاح الغاشمة، بل يتعدى ذلك إلى محاكمة هؤلاء الآلاف الذين سيهجرون، وإنزال عقوبة السجن بكل منهم ولا نظن أننا بحاجة للتذكير بأن من سيحاكمهم هو الاحتلال أي أن الجلال سبحانه الضحية. في تناقض عجيب لكل قوانين العالم. أما العجيب من ذلك، وما يحتاج إلى مفردة أكثر بلاغة من مفردة العجب، فهو أن التهمة التي سواجها المهجرون الفلسطينيون هي التسلسل والتي استخدمنا كل إمكانيات المحاكمة العقلية لهماها لكن الأمر كان بالغ الصعوبة، بالنظر إلى حيثيات التهمة إذ يمكن أن ينطبق تعريف التسلسل بأنه من يدخل إلى بلد ما بصورة غير شرعية أو بلا وثائق شخصية، أما أن يقال عمن ينتقل ضمن أرضه من منطقة إلى أخرى بأنه متسلسل فهذا هو العجب العجيب. وفي إطار هذا العجب العجيب، فإن الفلسطينيين الذين اختاروا السكن في الضفة الغربية وهم أصلاً من أبناء غزة باتوا متهمين بالتسلسل على الرغم من أن نقلهم هذا يتم ضمن أراضيهم التي توارثوها عن أجدادهم أصحابها الشرعيين على مدى آلاف السنين مع ضرورة التأكيد على أن حرية تنقل الفلسطينيين ضمن أراضيهم كفلته القوانين الدولية وكذلك اتفاقية جنيف في بنودها الخاصة بأبناء الأراضي الواقعة تحت الاحتلال. وعلى هذا دعونا نطرح سؤالاً أميركياً مشابهاً لهذه الحالة فهل يوصف من ينتقل من منطقة إلى أخرى ضمن الولايات المتحدة بأنه متسلسل؟ ودون انتظار الإجابة، فإن الأمر أخطر من ذلك بكثير وأكثر من مجرد فرض قوانين الاحتلال على الأراضي المحتلة، لأن حقيقته الساطعة هي أنه فصل جديد من فصول التطهير العرقي وإفراغ الأراضي الفلسطينية من أهلها عملاً بعقيدة إلغاء الآخر التي هي صلب الأفكار الصهيونية التي تعد إسرائيل مجسداً عليها، هي المسألة كذلك فما أنتم فاعلون؟!

# إرهاصات صيف ملتهب في تركيا

تسلم حزب العدالة والتنمية السلطة في عام ٢٠٠٢، إثر فوزه بأغلبية كبيرة في البرلمان (له ٣٣٠ مقعداً من ٥٥٠). وهذه الأغلبية مكنت الحزب من تشكيل حكومة قوية، مازالت ثابتة القدم في السلطة منذ أكثر من سبع سنوات. لأن الجيش كان صاحب اليد العليا في تركيا منذ أسس كمال أتاتورك الجمهورية في عشرينات القرن الماضي، فإن قادته اعتبروا صعود حزب العدالة ويولعه سدة الحكم بتأييد الأغلبية الشعبية تحدياً كبيراً لهم. وجاء ذلك التحدي على مستويين: أحدهما تعلق بالسلطان والنفوذ والثاني تمثل في التعامل مع العلمانية التي أرادها العسكر مخاصمة للدين كما في فرنسا، وأرادها حزب العدالة متصالحة معه كما في إنجلترا. الاتحاد الأوروبي ساعدت حكومة الحزب الصاعد على الثبات في مواجهة ضغوط العسكر، من خلال تقليص الدور الذي يقومون به في الحياة السياسية. وكان ذلك التقليص أحد بنود حرمة الإصلاحات التي دعا إليها الاتحاد لتذليل العقبات التي تحول دون انضمام تركيا إليه. وقد ترتب على ذلك مثلاً أن فقد العسكر أغلبيتهم في عضوية مجلس الأمن القومي، وستاورا مع المدنيين في العدد.

تركيا تتوقع صيفاً ملتهباً هذا العام، تحسم فيه قضية الصراع حول المستقبل الذي تخوض بسببه الأصولية العلمانية معركتها الأخيرة. يوم وصولي إلى إسطنبول - في الثالث من شهر أبريل الحالي - كانت عناوين الصحف تتحدث عن قرار أصدرته إحدى المحاكم بإطلاق سراح ١٩ من المسكرين المعتقلين على ذمة قضية محاولة انقلاب عسكري اكتشف أمره. وفي مقدمة الذين أطلق سراحهم المتهم الأول في القضية، القائد السابق للجيش الأول، الجنرال متقاعد شتين دوغان والقائد السابق للقوات الخاصة الجنرال أنجين آلان. في اليوم التالي مباشرة أبرزت عناوين الصحف قراراً أصدرته محكمة إسطنبول بإعادة اعتقال العسكريين الذين أفرج عنهم. في اليوم الثالث كتمت صور العسكريين وهم يسلمون الأنفسم تتصدر الصحف الأولى للصحف. في اليوم الرابع تحدثت عناوين الصحف عن تطور آخر مثير في القضية، خلاصته أن الشرطة نفذت عملية كبيرة للقبض على نحو ٩٠ ضابطاً في الجيش على صلة بمحاولة الانقلاب، إلا أن كبير ممثلي الادعاء في إسطنبول أوقف العملية. كما أنه أقال اثنين من المحققين كانا قد أمرا بشن حملة الاعتقالات التي شملت ١٤ إقليماً تركيا. بل يكن ذلك التتابع استثناء، وإنما اعتاد عليه الأتراك، الذين أصبحت مثل تلك الأخبار التي

منذ أيام النكبة لم تنقطع موجات (الترانسفير) التي شرذمت مئات آلاف الفلسطينيين، ولعل الفترات الفاصلة بين هذه الموجات ليس إلا إعداد خطط لموجات أخرى تندرج في إطار سياسات التطهير العرقي التي دأبت إسرائيل على ممارستها جينياً إلى جانب مع عمليات الإبادة الجماعية التي بدأت منذ أن وطأت الأقدام المهجبة للصلصات الصهيونية أرض فلسطين، والتي اتخذت أيضاً طابع الاستمرارية، والأدلة على ذلك أكثر من أن تحصى. وفي السياق ذاته، يأتي القرار الإسرائيلي، بتطهير آلاف الفلسطينيين من الضفة الغربية، والذي يدخل حيز التنفيذ اليوم والأهم أن هذا القرار يتطوي على الكثير من عناصر العجب فهو لا يقتصر على التطهير القسري الذي سيتم طبعاً بقوة السلاح الغاشمة، بل يتعدى ذلك إلى محاكمة هؤلاء الآلاف الذين سيهجرون، وإنزال عقوبة السجن بكل منهم ولا نظن أننا بحاجة للتذكير بأن من سيحاكمهم هو الاحتلال أي أن الجلال سبحانه الضحية. في تناقض عجيب لكل قوانين العالم. أما العجيب من ذلك، وما يحتاج إلى مفردة أكثر بلاغة من مفردة العجب، فهو أن التهمة التي سواجها المهجرون الفلسطينيون هي التسلسل والتي استخدمنا كل إمكانيات المحاكمة العقلية لهماها لكن الأمر كان بالغ الصعوبة، بالنظر إلى حيثيات التهمة إذ يمكن أن ينطبق تعريف التسلسل بأنه من يدخل إلى بلد ما بصورة غير شرعية أو بلا وثائق شخصية، أما أن يقال عمن ينتقل ضمن أرضه من منطقة إلى أخرى بأنه متسلسل فهذا هو العجب العجيب. وفي إطار هذا العجب العجيب، فإن الفلسطينيين الذين اختاروا السكن في الضفة الغربية وهم أصلاً من أبناء غزة باتوا متهمين بالتسلسل على الرغم من أن نقلهم هذا يتم ضمن أراضيهم التي توارثوها عن أجدادهم أصحابها الشرعيين على مدى آلاف السنين مع ضرورة التأكيد على أن حرية تنقل الفلسطينيين ضمن أراضيهم كفلته القوانين الدولية وكذلك اتفاقية جنيف في بنودها الخاصة بأبناء الأراضي الواقعة تحت الاحتلال. وعلى هذا دعونا نطرح سؤالاً أميركياً مشابهاً لهذه الحالة فهل يوصف من ينتقل من منطقة إلى أخرى ضمن الولايات المتحدة بأنه متسلسل؟ ودون انتظار الإجابة، فإن الأمر أخطر من ذلك بكثير وأكثر من مجرد فرض قوانين الاحتلال على الأراضي المحتلة، لأن حقيقته الساطعة هي أنه فصل جديد من فصول التطهير العرقي وإفراغ الأراضي الفلسطينية من أهلها عملاً بعقيدة إلغاء الآخر التي هي صلب الأفكار الصهيونية التي تعد إسرائيل مجسداً عليها، هي المسألة كذلك فما أنتم فاعلون؟!

# التطهير العرقي وإلغاء الآخر



منذ أيام النكبة لم تنقطع موجات (الترانسفير) التي شرذمت مئات آلاف الفلسطينيين، ولعل الفترات الفاصلة بين هذه الموجات ليس إلا إعداد خطط لموجات أخرى تندرج في إطار سياسات التطهير العرقي التي دأبت إسرائيل على ممارستها جينياً إلى جانب مع عمليات الإبادة الجماعية التي بدأت منذ أن وطأت الأقدام المهجبة للصلصات الصهيونية أرض فلسطين، والتي اتخذت أيضاً طابع الاستمرارية، والأدلة على ذلك أكثر من أن تحصى. وفي السياق ذاته، يأتي القرار الإسرائيلي، بتطهير آلاف الفلسطينيين من الضفة الغربية، والذي يدخل حيز التنفيذ اليوم والأهم أن هذا القرار يتطوي على الكثير من عناصر العجب فهو لا يقتصر على التطهير القسري الذي سيتم طبعاً بقوة السلاح الغاشمة، بل يتعدى ذلك إلى محاكمة هؤلاء الآلاف الذين سيهجرون، وإنزال عقوبة السجن بكل منهم ولا نظن أننا بحاجة للتذكير بأن من سيحاكمهم هو الاحتلال أي أن الجلال سبحانه الضحية. في تناقض عجيب لكل قوانين العالم. أما العجيب من ذلك، وما يحتاج إلى مفردة أكثر بلاغة من مفردة العجب، فهو أن التهمة التي سواجها المهجرون الفلسطينيون هي التسلسل والتي استخدمنا كل إمكانيات المحاكمة العقلية لهماها لكن الأمر كان بالغ الصعوبة، بالنظر إلى حيثيات التهمة إذ يمكن أن ينطبق تعريف التسلسل بأنه من يدخل إلى بلد ما بصورة غير شرعية أو بلا وثائق شخصية، أما أن يقال عمن ينتقل ضمن أرضه من منطقة إلى أخرى بأنه متسلسل فهذا هو العجب العجيب. وفي إطار هذا العجب العجيب، فإن الفلسطينيين الذين اختاروا السكن في الضفة الغربية وهم أصلاً من أبناء غزة باتوا متهمين بالتسلسل على الرغم من أن نقلهم هذا يتم ضمن أراضيهم التي توارثوها عن أجدادهم أصحابها الشرعيين على مدى آلاف السنين مع ضرورة التأكيد على أن حرية تنقل الفلسطينيين ضمن أراضيهم كفلته القوانين الدولية وكذلك اتفاقية جنيف في بنودها الخاصة بأبناء الأراضي الواقعة تحت الاحتلال. وعلى هذا دعونا نطرح سؤالاً أميركياً مشابهاً لهذه الحالة فهل يوصف من ينتقل من منطقة إلى أخرى ضمن الولايات المتحدة بأنه متسلسل؟ ودون انتظار الإجابة، فإن الأمر أخطر من ذلك بكثير وأكثر من مجرد فرض قوانين الاحتلال على الأراضي المحتلة، لأن حقيقته الساطعة هي أنه فصل جديد من فصول التطهير العرقي وإفراغ الأراضي الفلسطينية من أهلها عملاً بعقيدة إلغاء الآخر التي هي صلب الأفكار الصهيونية التي تعد إسرائيل مجسداً عليها، هي المسألة كذلك فما أنتم فاعلون؟!

منذ أيام النكبة لم تنقطع موجات (الترانسفير) التي شرذمت مئات آلاف الفلسطينيين، ولعل الفترات الفاصلة بين هذه الموجات ليس إلا إعداد خطط لموجات أخرى تندرج في إطار سياسات التطهير العرقي التي دأبت إسرائيل على ممارستها جينياً إلى جانب مع عمليات الإبادة الجماعية التي بدأت منذ أن وطأت الأقدام المهجبة للصلصات الصهيونية أرض فلسطين، والتي اتخذت أيضاً طابع الاستمرارية، والأدلة على ذلك أكثر من أن تحصى. وفي السياق ذاته، يأتي القرار الإسرائيلي، بتطهير آلاف الفلسطينيين من الضفة الغربية، والذي يدخل حيز التنفيذ اليوم والأهم أن هذا القرار يتطوي على الكثير من عناصر العجب فهو لا يقتصر على التطهير القسري الذي سيتم طبعاً بقوة السلاح الغاشمة، بل يتعدى ذلك إلى محاكمة هؤلاء الآلاف الذين سيهجرون، وإنزال عقوبة السجن بكل منهم ولا نظن أننا بحاجة للتذكير بأن من سيحاكمهم هو الاحتلال أي أن الجلال سبحانه الضحية. في تناقض عجيب لكل قوانين العالم. أما العجيب من ذلك، وما يحتاج إلى مفردة أكثر بلاغة من مفردة العجب، فهو أن التهمة التي سواجها المهجرون الفلسطينيون هي التسلسل والتي استخدمنا كل إمكانيات المحاكمة العقلية لهماها لكن الأمر كان بالغ الصعوبة، بالنظر إلى حيثيات التهمة إذ يمكن أن ينطبق تعريف التسلسل بأنه من يدخل إلى بلد ما بصورة غير شرعية أو بلا وثائق شخصية، أما أن يقال عمن ينتقل ضمن أرضه من منطقة إلى أخرى بأنه متسلسل فهذا هو العجب العجيب. وفي إطار هذا العجب العجيب، فإن الفلسطينيين الذين اختاروا السكن في الضفة الغربية وهم أصلاً من أبناء غزة باتوا متهمين بالتسلسل على الرغم من أن نقلهم هذا يتم ضمن أراضيهم التي توارثوها عن أجدادهم أصحابها الشرعيين على مدى آلاف السنين مع ضرورة التأكيد على أن حرية تنقل الفلسطينيين ضمن أراضيهم كفلته القوانين الدولية وكذلك اتفاقية جنيف في بنودها الخاصة بأبناء الأراضي الواقعة تحت الاحتلال. وعلى هذا دعونا نطرح سؤالاً أميركياً مشابهاً لهذه الحالة فهل يوصف من ينتقل من منطقة إلى أخرى ضمن الولايات المتحدة بأنه متسلسل؟ ودون انتظار الإجابة، فإن الأمر أخطر من ذلك بكثير وأكثر من مجرد فرض قوانين الاحتلال على الأراضي المحتلة، لأن حقيقته الساطعة هي أنه فصل جديد من فصول التطهير العرقي وإفراغ الأراضي الفلسطينية من أهلها عملاً بعقيدة إلغاء الآخر التي هي صلب الأفكار الصهيونية التي تعد إسرائيل مجسداً عليها، هي المسألة كذلك فما أنتم فاعلون؟!